

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٧	الباب الأول القبض
٨	تقسيم عام الفصل الأول - التمهيدى
١٠	مقدمة موجزة
١٠	المطلب الأول
١٢	مأمورو الضبط القضائى
١٢	القسم الأول التعريف
١٢	تعريف مأمور الضبط القضائى
١٢	التعريف القانونى لمأمورى الضبط القضائى
١٤	القسم الثانى من المطلب الأول الاختصاصات
١٤	أولاً: تقسيم الاختصاص مكانياً ونوعياً
١٧	ثانياً معايير تحديد الاختصاص المكانى
١٨	ثالثاً القواعد الخاصة باختصاص مأمور الضبط القضائى من
١٨	جهة الصحة والبطلان
١٨	١- لا يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يتجاوز اختصاصه
١٨	المكانى إلا لضرورة
١٩	البطلان
٢٠	الاستثناء على البطلان - حالات الضرورة
٢١	أمثلة إضافية لحالات الضرورة التى أقرتها المحكمة
٢١	٢- لمأمور الضبط القضائى ذو الاختصاص العام أن يقوم
٢٢	بضبط كافة الجرائم التى من اختصاص مأمور ضبط ذو
٢٢	اختصاص نوعى
	٣- مناط تعرض رجال الرقابة الإدارية لأحاد الناس

- ٢٣ ٥ - أن الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه
- ٢٣ ٥ - عضو النيابة العامة بوصفه رئيس الضبطية القضائية، له من الاختصاص، ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر مأموري الضبط القضائي، في الفصلين الأول و الثاني من الباب الثاني منه
- ٢٣ ٦ - مأمور الضبط القضائي يتمتع بهذه الصفة حتى وهو في غير أوقات العمل الرسمي
- ٢٤ رابعا اختصاصات مأمور الضبط القضائي من حيث الأعمال الوظيفية تمهيد ضروري
- ٢٤ أ- جمع الاستدلالات - الضبطية القضائية-
- ٢٤ ب- التأصيل القانوني
- ٢٦ تعليق
- ٢٨ ب- الضبطية الإدارية
- ٢٨ ١- تعريف وتعليق
- ٢٩ ٢- صفة الضبطية الإدارية يتمتع بها جميع رجال الشرطة
- ٣٠ ج- الإشراف على عمل مأموري الضبط القضائي
- ٣٠ د- القواعد الخاصة باختصاص مأمور الضبط القضائي وظيفيا من جهة الصحة والبطلان
- ٣٠ ١- لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها
- ٣١ الأمثلة التي جاءت في قضاء النقض على وسائل مأمور الضبط التي ليس فيها تحريض تعدد المحكمة مبطلا للإجراء
- ٣٢ ٢- لا يجوز لمأمور الضبط القضائي إكراه شاهد أو متهم على الحضور للإدلاء بأقواله
- ٣٣ ٣- ليس لمأمور الضبط القضائي تحليف الشهود أو الخبراء اليمين

- ٣٤ ٤- يجب على مأمور الضبط تحرير محضر بأعمال  
الاستدلال التي قام بها
- ٣٤ البطلان
- ٣٥ ٥- لا يجوز لمأمور الضبط القضائي إجراء الاستجواب
- ٣٦ ماهية الاستجواب المحظور
- ٣٧ نقد لعدم اشتراط حضور مدافع مع المتهم في مرحلة جمع  
الاستدلالات
- ٣٩ المطلب الثاني
- رجال السلطة العامة
- ٣٩ أولا من هم رجال السلطة العامة
- ٣٩ ثانيا اختصاصات رجال السلطة العامة والبطلان المتعلق بكل  
إجراء مخالف
- ٣٩ أ- النصوص القانونية المتعلقة بالاختصاص والتعليقات
- ٤٢ التعليق
- ٤٢ نص المادة ٣٩ إجراءات
- ٤٢ التعليق
- ٤٢ ٣- نص المادة ٣٨- إجراءات جنائية
- ٤٢ التعليق على المادة ٣٨ إجراءات
- ٤٣ تفصيل حدود اختصاص رجل السلطة العامة بناء على نص  
المادة ٣٨ إجراءات
- ٤٣ وما رآه بها من بطلان
- ٤٣ ٢- الاقتياد أو التعرض المادي يجب ألا يتضمن إكراها
- ٤٤ مفهوم التعرض المادي من الأشخاص وفقا للمادة ٣٧  
إجراءات
- بناء على نص المادة ٣٨ إجراءات
- ٤٦ ٣- يجب ألا يكون رجل السلطة قد سعى لخلق حالة التلبس

٤- لرجل السلطة العامة أن يتحفظ على الجسم محل الجريمة

٤٦ المتلبس بها

٥- معاونة مأموري الضبط القضائي

٤٧ ٦- حق الاستيقاف

٤٨ **المطلب الثالث الاستيقاف**

٤٨ ١- ماهية الاستيقاف

٤٨ ٢- شروط وقواعد الاستيقاف

٤٨ أولا - الاستيقاف بناء على قانون الإجراءات الجنائية

٤٨ أ- يجب ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للمتحري عنه

يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية

٤٨ ب - يجب أن يكن الشخص المتحري عنه قد وضع نفسه

طواعية واختيارا في موضع الريب

٤٩ توافر الشروط المبررة للاستيقاف من عدمة من اختصاص

النيابة العامة

ويراقبهما معا محكمة الموضوع

٥٠ ج - الاستيقاف يقف عند حد التيقن من شخصية المستوقف

وإزالة مالحق به من ريب

٥١ د - الاستيقاف لا يبيح في حد ذاته القبض والتفتيش

٥١ ثانيا/ الاستيقاف للتيقن من تنفيذ أحكام القوانين المختلفة

٥١ أمثلة للاستيقاف في القوانين المختلفة

٥١ ١- الاستيقاف للتيقن من تنفيذ أحكام قوانين المرور

٥٢ ٢- استيقاف الشرطة العسكرية

٥٣ **المطلب الرابع التلبس**

٥٣ ١- ماهية التلبس

٥٣ ٢- حالات التلبس - كما وردت بالمادة ٣٠

٥٤ ٣- شرح موجز لحالات التلبس الحالة الأولى :



## مشاهدة الجريمة حال ارتكابها

٥٤

أ- مشاهدة الجريمة تكون بأى حاسة من الحواس الإنسانية  
الخمس

٥٤

أمثلة لحالات من المشاهدة معتمدة على الحواس المختلفة

٥٦

ب - فإذا لم يدرك مأمور الضبط التلبس بحاسة من حواسه  
الخمس قبل إجراء القبض والتفتيش تكون إجراءاته باطلة

٥٦

شروط وقواعد صحة المشاهدة بناء على الحالة الأولى

١- يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية  
تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة حتى لو تأكد بعد ذلك عدم  
صدقها

٥٧

تعليق

٥٨

٢- يجب أن تكون المشاهدة بناء على إدراك يقيني

٥٨

الحالة الثانية من حالات التلبس

مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة

٦١

الحالة الثالثة من حالات التلبس

تتبع المجنى عليه بالصياح أو تتبع العامة له مع الصياح  
على أثر وقوعها

٦١

الحالة الرابعة من حالات التلبس

وجود الجاني بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً أشياء يستدل  
منها على أنه فاعل أو شريك فيها

٦٢

الحالة الخامسة من حالات التلبس

إذا وجدت بالجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب آثار أو  
علامات تفيد أنه فاعل أصلى

٦٣

أو شريك فيها

الشروط العامة لتوافر صحة التلبس

أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تحقق من توافر حالة التلبس بنفسه

استثناء من هذا الشرط

الشرط الثاني أن تكون مشاهدة التلبس قد تمت عن طريق مشروع

- أمثلة لحالات لمشاهدة التلبس عن طريق مشروع

١- المشاهدة عن طريق حق دخول الأماكن العامة

٢- المشاهدة بناء على استيقاف مشروع

٣- المشاهدة عرضاً بناء على تفتيش مشروع

٤- المشاهدة عن طريق تخلي المتهم عما يحمله طواعية

٥- المشاهدة عن طريق دخول مسكن برضاء حائزة

- أمثلة لحالات لمشاهدة التلبس عن طريق غير مشروع

قواعد عامة في التلبس

١- صور التلبس وردت في القانون على سبيل الحصر

ولا يجوز القياس عليها

٢- التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبه

الفصل الثاني القبض تقسيم عام

المبحث الأول قبض بالسلطة الذاتية لمأموري الضبط القضائي

تمهيد هام

المطلب الأول

قبض مباشر بناء على حالة التلبس

٧٧	١- ماهية القبض
٧٧	٢- التأصيل الدستوري
٧٧	٣- تعليق
٧٨	التأصيل القانوني لحق القبض الوارد في هذا المطلب
٧٨	التعليق
٧٨	الشروط الواجب توافرها في القبض بسلطة مأمور الضبط
	الذاتية في حالة التلبس
٧٨	بناء على استقراء نص المادة سالفه الذكر - من حيث
	الصحة والبطلان
٧٨	١- توافر إحدى حالات التلبس التي نص عليها القانون
٧٩	البطلان
٧٩	٢- أن تكون الجريمة المتلبس بها جنائية أو جنحة معاقب
	عليها بالحبس
	لمدة تزيد على ثلاثة شهور
٨٠	البطلان
٨٠	٣- أن توجد دلائل كافية على اتهام الشخص
	الذي سيأمر مأمور الضبط القضائي بالقبض عليه
٨٠	ومن أمثلة هذه الدلائل الكافية كما جاء في قضاء النقض
٨١	البطلان
٨٢	٤- أن يكون المتهم حاضرا المطلب الثاني
٨٤	أمر بالضبط والإحضار بناء على حالة التلبس
٨٤	التأصيل الدستوري
٨٤	التعليق
٨٦	المطلب الثالث
٨٦	طلب القبض بعد اتخاذ الإجراءات التحفظية

٨٦	التأصيل القانوني
٨٦	التعليق
٨٧	ماهية الإجراءات التحفظية
٨٧	ماهية الإجراءات التحفظية في قضاء النقض
٨٩	الإجراء التحفظي يجب ألا يستطيل إلى تقييد حرية الشخص وإلا عد قبضا باطلا
٩٠	البطلان
٩٠	المبحث الثاني
٩٠	قبض بناء على أمر القبض والإحضار الصادر من النيابة العامة أو قاضى التحقيق
٩٠	تعريف
٩٠	-التأصيل القانوني
٩٠	المادة ١٢٦ إجراءات جنائية
٩٠	المادة ١٣٠ إجراءات جنائية
٩٠	مجالات الأمر بالقبض والإحضار
٩١	البيانات المطلوبة في الأمر بالقبض والإحضار
٩١	البطلان المترتب على مخالفة هذه البيانات في الأمر بالقبض والإحضار
٩٢	تنفيذ الأمر بالقبض والإحضار
٩٢	واجبات قاضى التحقيق في حالة القبض على المتهم بناء على الأمر بالقبض والإحضار
٩٤	المبحث الثالث
٩٤	حالات القبض الاستثنائية
٩٤	المطلب الأول القبض في قانون الطوارئ

٩٤	١- النصوص القانونية
٩٥	٢- تعليق
٩٦	٣ مدة القبض فى قانون الطوارىء
٩٧	المطلب الثانى
٩٧	القبض فى قانون إنشاء محاكم أمن الدولة
٩٧	١- النصوص القانونية
٩٧	نص المادة السابعة مكرر من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة
٩٨	٢- تعليق
٩٨	٣- الاختلافات بين مدة القبض فى المادة السابعة مكررا من
	قانون إنشاء محاكم أمن الدولة
٩٨	وبين قانون الإجراءات الجنائية
١٠٠	الفصل الثالث
١٠٠	حقوق المتهم فى مرحلة القبض
١٠٢	تقسيم عام للمطلب الأول
١٠٣	حق المتهم فى عدم القبض عليه بدون تقديم شكوى فى الحالات
	التي يتطلب القانون فيها هذه الشكوى
١٠٣	١- التأصيل الدستورى
١٠٣	المادة ٤١- من الدستور
١٠٣	٢- النص القانونى المنظم للحق
١٠٣	٣- التعليق

١٠٤	أولاً- الجرائم التى يجوز فيها القبض فى حالة التلبس استثناء من قيد الشكوى
١٠٤	نص المادة ٢/٩ إجراءات جنائية
١٠٤	الجرائم المستثناة بحكم المادة ٢/٩
١٠٤	ثانياً - الجرائم التى لا يجوز فيها القبض فى حالة التلبس إلا بعد تقديم الشكوى
١٠٧	أ-الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣ إجراءات جنائية ب - الجرائم المشار إليها فى قوانين أخرى
١٠٩	مشكلات تنور فى تحديد نطاق قيد الشكوى المقيد للقبض
١١١	(١) ارتباط جريمة الشكوى مع جريمة أخرى لا تشترط شكوى
١١١	صورتان لهذا الارتباط
١١١	الأولى - ارتباط مادي
١١١	الثانية : الارتباط المعنوي قواعد عامة فى الشكوى
١١١	١- الأثر العيني للشكوى
١١٣	٢- أهلية الشكوى
١٣٣	٣-انقضاء الحق فى الشكوى
١٣٣	أ-انقضاء الحق فى الشكوى بمضى المدة
١٣٣	ب- انقضاء الحق فى الشكوى بالتنازل
١١٤	تعليق
١١٥	:
١١٧	وقت التنازل عن الشكوى



١٥٨	ج - انقضاء الحق في الشكوى بالوفاة
١١٩	٤-١ لبطلان :
١٢٢	المطلب الثاني
١٢٢	حق المقبوض عليه في أن يتعرف على شخصية ملقى القبض
١٢٢	١-التأصيل الدستوري
١٢٢	٢- التأصيل القانوني
١٢٣	٣- تعليق من تقرير اللجنة المشتركة لمجلسي
١٢٣	٤-تعليق
١٢٣	أ- ماهية هذا الحق
١٢٦	ب- ملحوظة هامة - جريمة القبض على الأشخاص دون وجه حق
١٢٦	ج- استقراء نص المادة (٢٤) إجراءات
١٢٧	د -تعليق موضوعي
١٢٨	٥- البطلان على مخالفة هذا الحق
١٢٨	المطلب الثالث حق الاستماع الفوري لأقوال المقبوض عليه
١٢٩	والمطلب الرابع حق المقبوض عليه في عدم استمرار احتجازه بمعرفة مأمور الضبط القضائي لأكثر من ٢٤ ساعة
١٢٩	١-التأصيل الدستوري
١٢٩	٢- النص القانوني
١٢٩	٣- تعليق
١٣٠	٤- إستثناءات من هذا الحق
١٣٠	أ- الاستثناء المقرر في قانون محاكم أمن الدولة
١٣٠	ب- الاستثناء المقرر بقانون الطوارئ
١٣٠	٤- البطلان المقرر على تجاوز هذا الحق
١٣١	٥- رأي هام

المطلب الخامس حق المقبوض عليه في استماع النيابة العامة ١٣٢

لأقواله في مدة قصيرة

١- التأصيل الدستوري ١٣٢

٢- النص القانوني ١٣٢

٣- تعليق ١٣٢

٤- البطلان ١٣٣

المطلب السادس ١٣٦

الحق في العلم بأسباب القبض عليه ١٣٦

وحقه في الاستعانة بمحام ١٣٦

١- التأصيل الدستوري ٢ ١٣٦

- النص القانوني ١٣٦

٣- تعليق ١٣٧

أولا : حق الاتصال بمحام ١٣٧

ثانيا - حق المتهم في الإتصال بمن يرى إبلاغه بما يقع ١٤٠

ثالثا إحاطة المتهم علما بالتهم المنسوبة إليه ١٤١

٤- البطلان ١٤١

إستثناءات على حق الاتصال والزيارة ١٤١

المطلب السابع ١٤٤

حق المقبوض عليه في معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ١٤٤

وعدم جواز إيذائه بدنيا أو معنويا ١٤٤

١- التأصيل الدستوري ١٤٤

٢- النص القانوني ١٤٤

٣- تعليق ١٤٤

٤- البطلان ١٥٠

المطلب الثامن حق المقبوض عليه في عدم جواز حبسه إلا ١٥٠

في السجون المخصصة لذلك

١- التأصيل الدستوري ١٥٠

١٥٠	٢- النص القانوني
١٥٠	٣- تعليق
١٥٢	٤- البطلان
١٥٣	المطلب العاشر
	حق المقبوض عليه في عدم جواز اتصال رجال السلطة به في محبسه
١٥٣	١- التأصيل الدستوري
١٥٣	- النص القانوني
١٥٣	٣- التعليق
١٥٤	٤- البطلان
١٥٦	المطلب الحادي عشر حق المقبوض عليه في التمتع بالرقابة القضائية عليه أثناء تواجده في محبسه
١٥٦	١- التأصيل الدستوري
١٥٦	٢- النص القانوني
١٥٦	٣- التعليق
١٥٩	مبادئ النقص الجنائي في القبض
١٦٠	مأمور الضبط القضائي
١٩٤	الإذن بالقبض
١٩٨	محضر جمع الاستدلالات
٢٠٠	التلبس
٣٢٠	في الدفع ببطلان القبض
٢٣٧	رجال السلطة العامة
٢٣٩	في الإذن والطلب والشكوى
٢٤٧	الاستيقاف
٢٥٧	إجراءات

٢٦٦	أحكام عامة
٢٦٨	الباب الثاني التفتيش
٢٦٨	تقسيم عام
٢٧٠	المبحث الأول- تفتيش مستند إلى سلطة مأمورى الضبط
	القضائى الذاتية
٢٧٠	المطلب الأول تفتيش الأشخاص
٢٧٠	١- التأصيل الدستوري لتفتيش الأشخاص المستند إلى سلطة مأمورى الضبط الذاتية
٢٧٠	٢- النص القانوني
٢٧١	٣- الحالات التى يجوز فيها القبض لمأمور الضبط القضائى ومن ثم يجوز تفتيشه
٢٧٢	ب- فى الأحوال التى يقع فيها القبض باطلا يكون التفتيش الذى أجرى بناء عليه باطل كذلك
٢٧٣	ج- التفتيش الباطل فى دعوى ما لا يمنع المحكمة من إدانة المتهم إذا هى لم تعول فى إدانتها على دليل مستمد من هذا التفتيش الباطل
٢٧٣	٤- القواعد العامة فى تفتيش الأشخاص ومدى الصحة والبطان
٢٧٣	١ - لا يشترط أن يقع القبض فعليا قبل التفتيش وإنما يلزم توافر شروطه
٢٧٤	٢ - التفتيش يقع على الأجزاء الداخلية من جسم المتهم كما يقع على أجزائه الخارجية
٢٧٥	٣ - جواز تفتيش الشخص يجيز تفتيش الأشياء المتصلة به والسيارة الخاصة تأخذ حكم تفتيش صاحبها

- ٢٧٥ ٤ - جواز تفتيش الشخص يجيز تفتيش الأماكن المتصلة به  
عدا المسكن ،
- ٢٧٥ حرمة الجراج مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه
- ٢٧٦ ٥ - فى حالة إصدار مأمور الضبط القضائى أمر بضبط  
وإحضار المتهم بناء  
على السلطة المخولة له فى نص المادة ٣٥ إجراءات جاز له  
عند إحضار المتهم له أن يفتشه
- ٢٧٧ ٦- إجراء التفتيش يجب أن يكون بمعرفة مأمور الضبط  
القضائى أو تحت إشرافه
- ٢٧٨ ٧ يجوز استعمال الإكراه فى التفتيش بالقدر اللازم لإجرائه
- ٢٧٨ ٨- يلزم أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى مثلها
- ٢٧٨ شروط تطبيق هذه القاعدة ذاتها
- ٢٧٨ ١- أن يكن تفتيش الأنثى منصبا على المواضع التى تعتبر  
عورة فى جسدها
- ٢٧٩ ٢- لا يجب أن ينص فى الأذن الصادر بتفتيش أنثى على أن  
يكون تفتيشها بمعرفة أنثى ،
- ٢٨٠ وجوب ذلك على القائم بالتنفيذ فى خطاب الشارع فى المادة  
٢/٤٦
- ٢٨٠ ٣- ندب الأنثى للتفتيش لا يلزم فيه الكتابة
- ٢٨٠ ٤- لا يتطلب القانون شروطا معينة فى الأنثى التى يندبها  
رجل الضبط القضائى
- ٢٨٠ ٥-ولا يتطلب القانون منها أن تحلف اليمين قبل مباشرتها  
مهمتها فى التفتيش
- ٢٨١ ٦- ولا يجوز تكليف طبيب بأن يجرى هذا التفتيش إذا كان

## التفتيش

٢٨١ لا يحتاج لخبرة طبية لإجرائه نقداً لاتجاه السماح لطبيب بتفتيش

## المتهمة الأنثى

٢٨١ ٧- القانون لا يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب

أنثى عند انتقاله لتفتيش أنثى. إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في موقع يعتبر من عورات المرأة

٢٨٢ ملحوظة هامة (في - ضبط الأشياء)

٢٨٣ المطلب الثاني أنواع أخرى من التفتيش

٢٨٣ أنواع التفتيش الغير قضائي

٢٨٣ أولاً - التفتيش الإداري

٢٨٣ ومن أمثله

١- التفتيش الذي يجريه موظفو الجمارك

٢٨٤ ٢- تفتيش المتهم قبل إيداعه سجن القسم

٢٨٥ ٣- تفتيش السجين الذي يقوم به ضابط السجن بموجب المادة

٤١ من قانون تنظيم السجون

٢٨٦ ٤- التفتيش الذي يجريه مأموري الضبط العسكري للداخلين

أو الخارجين من المناطق العسكرية

٢٨٦ ٥- التفتيش المبني على علاقة تعاقدية

## تعليق

٢٨٧ ثانياً - التفتيش الوقائي

٢٨٧ ثالثاً - تفتيش حالة الضرورة

٢٨٧ المطلب الثالث

٢٨٩ الرضاء بالتفتيش

٢٨٩ ١- تمهيد وتعريف

٢٨٩ ٢- شروط صحة الرضاء بالتفتيش

٢٨٩ أ- أن يكون صادراً عن إرادة حرة

٢٨٩



- ب - أن يكون الرضاء بالتفتيش سابقا على إجرائه ٢٨٩
- ج - لا يشترط أن يكون الرضاء صريحا ٢٨٩
- د - يجب أن يكن مصدر الرضاء عالما بأنه لا يوجد مسوغ قانوني لإجرائه ٢٨٩
- هـ - الرضاء بالتفتيش لمن ليس له الحق من الأصل بإجرائه ٢٩٠
- رضاء سليما قانونا
- المطلب الرابع ٢٩١
- تفتيش المساكن ٢٩١
- أولا - تعريف المسكن ٢٩١
- ثانيا / الأحوال التي يجوز فيها لمأمور الضبط تفتيش المسكن ٢٩١
- بناء على سلطته الذاتية
- ١- لا يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش مسكن المتهم ٢٩١
- المتلبس.
- ٢ - تفتيش المسكن برضاء حائزه ٢٩٢
- شروط الرضاء الصحيح بتفتيش المسكن ٢٩٢
- أ- أن يكون الرضاء صادرا عن الحائز الحقيقي للمنزل ٢٩٣
- الزوجة تعتبر قانونا حائزه للمنزل فعلا في غياب صاحبه
- ب- أن يكون الرضاء بتفتيش المسكن صريحا ٢٩٣
- ج - وجوب أن يكون هذا الرضاء صادرا قبل الدخول وأن ٢٩٤
- يكون مصدر الرضاء عالما بعدم وجود مسوغ قانوني لمأمور
- "ضبط القضائي بإجرائه
- د- أن يكون الرضاء صادرا عن إرادة حرة مميزة ٢٩٤
- ٣- دخول المساكن بناء على نص المادة ٤٥ إجراءات جنائية ٢٩٤
- ( بدون غرض التفتيش )
- المطلب الخامس دخول الأماكن العامة ٢٩٧
- تعريف وتمهيد ٢٩٧

- ٢٩٨ أولا / الأماكن العامة بطبيعتها
- ٢٩٨ ثانيا / الأماكن العامة بالتخصيص على أنه في هذا محدد
- ٢٩٩ بشروط لا ينبغي له تجاوزها حتى يصير عمله مشروعاً
- ٢٩٩ ١- ينبغي أن لا يتجاوز دخوله للأماكن المغلقة في المكان العام بالتخصيص
- ٢٩٩ ٢- ينبغي أن لا يتجاوز دخوله الأوقات التي يكون فيها المكان العام بالتخصيص مفتوحاً للجمهور
- ٢٩٩ ٣- ينبغي له ألا يتجاوز غرضه في الدخول
- ٢٩٩ على أن له أن يصدر أمراً بعدم التحرك لاستقرار النظام حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها-
- ٣٠٠ ويلاحظ أن تحديد طبيعة المكان ليس بما يطلقه حائزه عليه وإنما باستخدامه الفعلي
- ٣٠١ المبحث الثاني تفتيش سلطة التحقيق
- ٣٠١ تقديم
- ٣٠٢ المطلب الأول تفتيش المساكن
- ٣٠٢ ١- ماهية المسكن
- ٣٠٣ ٢ التأسيس الدستوري لتفتيش المساكن ٣
- ٣٠٤ - التأسيس القانوني
- ٣٠٥ ٤- الشروط والقواعد الخاصة بتفتيش المساكن
- ٣٠٥ أولا - شروط وقواعد يترتب على مخالفتها بطلان التفتيش
- ٣٠٥ ١- لا يجوز إجراء تفتيش المسكن من مأمور الضبط
- ٣٠٥ القضائي إلا إذا كان منتدبا لذلك من سلطة التحقيق مالم تتوافر له إحدى الحالات الاستثنائية
- ٣٠٥ ٢- يجب أن يكون التفتيش للتنقيب عن أدلة جريمة ارتكبت فعلا وليس للبحث على جريمة مستقبلية
- ٣٠٦ لا يجوز أن يكون التفتيش وسيلة من وسائل جمع المعلومات

- ٣- يجب أن يسبق الإنذرن بالتفتيش تحريات جدية  
٣٠٧
- ٤- يجب أن يكون إنذرن التفتيش محددا تحديدا نافيا للجهالة  
٣٠٨
- ٥- لا يجوز تفتيش مسكن غير المتهم إلا بإذن القاضى الجزئى  
٣٠٨
- ٦- يجب أن يكون الإنذرن بالتفتيش مسببا  
٣٠٩
- الدفع ببطلان إنذرن النيابة بالضبط لأنه غير مسبوق بتحريات  
٣١١
- جدية
- من الدفع القانونية المختلطة بالواقع  
٣١١
- لا يشترط القانون شكلا معيناً فى إنذرن التفتيش  
٣١٢
- ٧- لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة  
٣١٤
- بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق  
بشأنها
- ٨- عدم جواز تطبيق نص المادة ٤٩ إجراءات بناء على حكم  
٣١٥
- محكمة النقض الرقم ٢٦٠٥ - لسنة ١٩٩٣ / ٠٩ / ١٥
- ٩- لا يجوز مراقبة التليفونات و ضبط الرسائل لدى غير  
٣١٦
- المتهم إلا بإذن من القاضى الجزئى فى حالة أن يكون التحقيق  
بمعرفة عضو النيابة العامة ( المادة ٢٠٦ إجراءات )
- عدم مراعاة هذا الشرط يكون من نتيجته البطلان المتعلق  
٣١٦
- بالنظام العام
- مدة هذا الأمر الصادر من القاضى الجزئى  
٣١٧
- إنذرن رئيس المحكمة الابتدائية فى مراقبة التليفونات المنصوص  
٣١٨
- عليها فى المادة ٩٥ مكرر
- ١٠- لا يجوز ضبط الأوراق والمراسلات الخاصة بالمتهم  
٣١٨
- لدى المدافع عنه
- ١١- لا يجوز ضبط الأوراق والمراسلات الخاصة بالمتهم  
٣١٩
- لدى المدافع عنه

- ٣١٩ ثانيا - شروط وقواعد لا يترتب على مخالفتها بطلان التفتيش
- ٣٢٠ ١- حضور المتهم أو من ينوبه أثناء إجراء التفتيش
- ٣٢٠ ٢- لا يتعين حضور المدافع عن المتهم أثناء إجراء التفتيش
- ٣٢٠ ٣- لا يشترط إفراد محضر خاص بالتفتيش
- ٣٢١ ٤- انكشاف الواقع في المحاكمة أو التحقيق على غير الظاهر الذي أدى إلى صدور الإنذن بالتفتيش
- لا يبطل الإنذن بالتفتيش الصادر بناء على هذا الظاهر
- ٣٢١ قواعد عامة في بطلان التفتيش
- ٣٢١ ١ - لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش إلا ممن شرع لمصلحته
- ٣٢٢ ٢- لا يجوز الاحتجاج بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض ( لكونه يخالطه واقع )
- إذا لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته
- ٣٢٢ ٣- بطلان التفتيش لا يعيب الحكم الصادر بالإدانة إذا لم يعول في قضائه على دليل مستمد من التفتيش
- ٣٢٤ ٤- نص المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية من سقوط الدفع بالبطلان إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه
- ٣٢٤ المطلب الثاني تفتيش الأشخاص
- أولا التأصيل الدستوري
- ٣٢٤ ثانيا التأصيل القانوني
- ٣٢٦ ثالثا -الشروط والقواعد المشتركة بين تفتيش المساكن والأشخاص بواسطة سلطة التحقيق
- ٣٢٧ الشروط والقواعد المماثلة لتفتيش الأشخاص بالسلطة الذاتية لساموري الضبط

٣٢٧

٣٢٨

المطلب الأول حق المتهم في عدم ضبط المراسلات المتبادلة  
بينه وبين محاميه

٣٢٨

١-التأصيل الدستوري

٣٢٨

٢-النص القانوني

٣٢٨

٣- التعليق

٣٢٨

مناط هذا الحق

٣٢٩

قواعد عامة في هذا الحق

٣٣٠

٤- البطلان

٣٣٠

لا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع باشتراط مماثل لما هو  
مطلوب في دليل الإدانة

٣٣١

المطلب الثاني حق الأنثى في أن تقوم بتفتيشها أنثى

٣٣١

١-التأصيل الدستوري

٣٣١

٢- النص القانوني

٣٣١

٣- تعليق

٣٣١

٤- البطلان

٣٣٣

المطلب الثالث الحق في عدم التعسف في استعمال الحق في التفتيش

٣٣٣

-التأصيل الدستوري

٣٣٣

٢- النص القانوني

٣٣٣

٣- التعليق

٣٣٤

نقد في خصوص تطبيقات هذا الحق

٣٣٥

٤-البطلان

٣٣٥

المطلب الرابع حق المتهم في عدم إفشاء الأسرار التي تعرف

٣٣٦

عن طريق التفتيش

٣٣٦

١-التأصيل الدستوري

٢- النص القانوني

٣٣٦	٣- التعليق
٣٣٧	٤- البطلان
٣٣٧	المطلب الخامس حق المتهم في أن يكون تفتيشه أو تفتيش مسكنه بناء على جريمة وقعت بالفعل وقامت دلائل كافية على اتهمه فيها
٣٣٧	١- التأصيل الدستوري
٣٧٧	٢- النص القانوني
٣٣٨	٣- التعليق
٣٩	٤- البطلان
٣٤١	المطلب السادس حق المواطن في إهدار حكم المادة ٤٩ إجراءات جنائية عدم جواز تفتيش الشخص المتواجد في منزل المتهم الجاري تفتيشه بناء على حكم المادة ٤٩ إجراءات
٣٤١	١- التأصيل الدستوري
٣٤١	٢- النص القانوني
٣٤٢	٣- التعليق
٣٤٣	٤- البطلان
٣٤٤	المطلب السابع حق المتهم في أن يكون التفتيش بمعرفة مأمور الضبط القضائي وتحت إشرافه المباشر
٣٤٤	١- التأصيل الدستوري
٣٤٤	٢- النص القانوني
٣٤٤	٣- تعليق
٣٤٦	٤- البطلان
٣٤٧	المطلب الثامن الحق في حضور بعض الأشخاص أثناء التفتيش
٣٤٧	١- التأصيل الدستوري
٣٤٧	٢- النص القانوني
٣٤٧	٣- تعليق
٣٤٧	٤- بطلان



٣٤٧	مخالفة هذا الإجراء لا يترتب عليه بطلان التفتيش
٣٤٩	المبحث الرابع مبادئ النقص الجنائي في التفتيش
٣٤٩	تمهيد ضروري
٣٤٩	أولا - بطلان التفتيش
٣٥٧	ثانيا التفتيش الإداري
٢٦٣	أمثلة أخرى للتفتيش الإداري
٣٦٤	وتفتيش وقائي
٣٦٩	ثالثا - تفتيش المساكن
٣٧٢	رابعا - تفتيش الأماكن
٣٧٥	خامسا - تفتيش الأنثى
٣٧٦	سادسا - تفتيش الأشخاص
٣٧٧	سابعا - التحريات
٣٩٣	ثامنا - الإذن بالتفتيش
٤١٣	تاسعا - تحريز المضبوطات
٤١٥	عاشرا - التسجيلات
٤٢١	حادى عشر - قواعد وشروط التفتيش ( أحكام عامة )
٤٣٠	الفهرس